دور المنظمات العالمية في مواجهة الأزمات المتجددة الراهنة.

(منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا أنموذجا)

The role of international organizations in facing crises renewed challenges. (The World Health Organization and the Corona pandemic as a model)

إيمان دني ***DENNI Imen***

جامعة تبسة، الجزائر، Imen.denni.scspol@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/02/10 **تاريخ القبول:** 2023/06/02 **تاريخ النشر:** 2023/07/01

ملخص:

سنحاول من خلال هذا المقال، تسليط الضوء على أداء ودور منظمة الصحة العالمية في مواجهة الأوبئة والجوائح، مخصصين دراستنا حول جائحة كورونا، هذه الأزمة الصحية العالمية التي مست كل جوانب الحياة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وسندرس استجابة منظمة الصحة العالمية لمتطلبات الأزمة والسياسات العالمية، وكذلك السياسات الفردية للدول لمواجهة الأزمة، ومدى انسجام وتناسق السياسات الدولية والسياسات الفردية، وما كشفت عنه حول مستقبل مكانة ووظيفية هذه الأجهزة الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية

الكلمات المفتاحية: *فاعلية دور منظمة الصحة العالمية؛ أزمة كورونا؛ السياسات الدولية الفردية.*

Abstract:

Through this article, we will try to shed light on the performance and role of the World Health Organization in facing epidemics and pandemics, dedicating our study on the Corona pandemic, this global health crisis that affected all aspects of life in its economic, social and political dimensions, and we will study the response of the World Health Organization to the requirements of the crisis and global policies, As well as the individual policies of countries to confront the crisis, the extent of harmony and consistency of international policies and individual policies, and what they have revealed about the future of the status and functionality of these international bodies, led by the World Health Organization.

Keywords: *The effectiveness of the role of the World Health Organization; Corona crisis; individual international politics.*

* المؤلف المرسل: إيمان دني، imene.denni.scspol@gmail.com

مقدمة:

يهتم المجتمع الدولي وخاصة المنظمات الدولية بقضايا الصحة العامة المحلية للشعوب والعالمية، وعملية علاج الأوبئة والجوائح والعمل على تقليلها أو الحد منها، وعلى رأس المنظمات الدولية التي تعنى بهذا المجال نجد منظمة الصحة العالمية.

وقد مثلت جائحة فيروس كورونا كوفيد _19 كأشد أزمة صحية عالمية وأكبر تحد واجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، فمنذ ظهور الفيروس في مدينة وهان الصينية في أواخر عام 2019، انتشر في جميع أنحاء العالم حتى تجاوزت الإصابات أكثر من مائة مليون مواطن حول العالم.

فشكّلت جائحة كورونا أزمة صحية بمثابة هزة فجائية على مستوى النظام الدولي، نتيجة انتشاره الواسع من بؤرة محلية انطلقت إلى بؤرة عالمية انتقلت خلالها إلى معظم بلدان المعمورة، وأفرز هذا الوضع ارتباكا وصدمة نظرا لتداعياتها على الاستقرار العالمي، بحيث أدى إغلاق العالم جراء فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي إلى حدوث تغييرات على شكل النظام الدولي الذي حدث فيه ارتباك كبير نتيجة هذه الرجّة العالمية التي كان لها تأثير كبير على مجال العلاقات الدولية، كما أفرزت الأزمة ضعفا على مستوى العمل المشترك ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

كما أن هذه الأزمة ستترك آثارا على النظام العالمي، ربما تستمر لأجيال عديدة بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدول، وأنماط العلاقات الدولية في النظام العالمي.

_ المشكلة البحثية:

_ كيف أثرت السياسات الدولية الفردية لمواجهة كورونا على فاعلية دور ومكانة منظمة الصحة العالمية؟

1. توصيف فيروس كورونا ومراحل تطوره وانتشاره:

تعتبر جائحة كورونا وباء صحي عالمي، يتميز بسرعة الانتشار كما حدده بعض العلماء (عثمانة، دراجي 2014-2015، ص.ص. 65-66)، وفيروسات كورونا هي عائلة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا مثل الزكام والالتهاب التنفُّسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفُّسية (ميرس)

كما يعتبر فيروس كورونا كوفيد _ 19 نوع من الفيروسات الجديدة المعدية، الذي يسبب إلتهاب الجهاز التنفسي الحاد ، يُعرَف الفيروس باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارس-كوف-2). ويُسمَّى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد_ 19) تم تسجيل الحلات الأولى للفيروس في مقاطعة هوبي في الصين و ذلك في نوفمبر 2019، وذلك أنه في أوائل يناير 2020، أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية عن تفشي المرض، لتعلن المنظمة عن آلاف الحالات المؤكدة إصابتها بالفيروس خارج الصين، وازدياد عدد البلدان المتضررة، لذلك قدمت منظمة الصحة العالمية تقييم مفاده أن فيروس كورونا كوفيد _19 ينطبق عليه وصف الجائحة، واعتبرته حالة طوارئ صحية عالمية ، وتحديدا في مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا (كوفيد _19) قد أصبح جائحة عالمية.

2. النظام الصحي العالمي والقانوني الدولي لمكافحة الأوبئة:

يتحدد الإطار القانوني الدولي من أجل التصدي للفيروسات والجوائح، عبر أنظمة متعددة إلا أن قانون الصحة العالمي هو المجال الأكثر إهتماماً بتنظيم قواعد مكافحتها، حيث يتدخل القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان حرية الأفراد ومواجهة الانتهاكات التي يمكن أن تحدث جراء انتشار الأوبئة.

وهناك العديد من المعاهدات الدولية التي ساهمت في تشكيل الإطار القانوني الدولي لمكافحة الأوبئة زمنها المعاهدات الصحية الدولية التي أبرمت في سنوات (1892،1893،1897)، حيث شكلت تلك المعاهدات الأساس في إنشاء النظام الصحي العالمي، ذلك النظام الذي تطور بشكل كبير وخاصة في النصف الأخير من القرن العشرين وحقق بعض النجاح في تقليل الإصابة بالفيروسات وخفض معدلات الوفيات وهو ما أدى إلى إرتفاع متوسط أعمار البشر في كثير من دول العالم.

ويشكل قانون الصحة العامة العالمي النظام الأساسي لتنظيم المرض وذلك عن طريق اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005، والتي تمثل الصكوك الأساسية من أجل مواجهة تفشي المرض والهدف الأساسي لتلك الصكوك هو الوقاية والحماية والتحكم في انتشار الأمراض وتوفير استجابة للصحة العامة أثناء انتشار الأمراض على المستوى الدولي.

وتعد اللوائح الصحية الدولية الصادرة عام 2005، في الوقت الحاضر الإطار القانوني الذي يمثل أحد أوجه التعاون الدولي من أجل الاستجابة للطوارئ، فهي اتفاقية ملزمة على المستوى القانوني بين (196) دولة، بهدف الحد من انتشار المشكلات الصحية التي يتمثل أهمها في نقل العدوى وتقليل المشكلات الصحية الناتجة عن السفر وهو ما يُمكن منظمة الصحة العالمية من الاستعداد والاستجابة للكثير من التهديدات الصحية العالمية وتسهيل الإجراءات الجماعية للوقوف في وجه التهديدات الصحية العالمية ولا يقتصر التعاون بين منظمة الصحة العالمية والدول أصحاب العضوية فيها وإنما يشمل التعاون بين الإدارات الحكومية المختلفة.

3. الدور المنوط بمنظمة الصحة العالمية اتجاه الأمراض والأوبئة والأمراض الممتدة(الجوائح):

إن مسؤلية تجسيد الحق في الصحة لا تقتصر على الدول فقط وإنما تشترك فيها عدد من الأطراف والتي أشارت إليها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل: الموظفين الصحيين والمجتمعات المحلية والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بجانب قطاع الأعمال التجارية.

وتسعى منظمة الصحة العالمية إلى وضع نصوص قانونية ملزمة يتحقق من خلالها الأمن الصحي العالمي كما حاولت هذه المنظمة منذ نشأتها مواجهة كل الأوبئة والجوائح التي تنتشر في العالم عبر إقرارها عدد من الآليات والتدابير وقد كان للمنظمة عدة تدخلات لوقف تفشي فيروس كورونا المستجد.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية السلطة التوجيهية والتنسيقية في مجال الصحة العالمية، فهي الطرف المخول بوضع القواعد والمعايير الدولية وتدير تدريب الموظفين ومراقبة الأوبئة، واعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية عام 1951، وتم تطويره عام 2005 في أعقاب وباء سارس مما جعلها تلعب دور هام في مكافحة الأوبئة على المستوى الدولي، وتضمن المنظمة بالفعل التنسيق الدولي والمراقبة الوبائية والمساعدة التقنية للبلدان المتضررة حيث نجد للمنظمة وحدة متخصصة في جنيف تعرف بالشبكة العالمية لتفشي المرض والاستجابة تتبعها مكاتب إقليمية في أغلب دول العالم.

وفيما يتعلق بالرصد الوبائي والإنذار تقوم منظمة الصحة العالمية باستمرار تحليل البيانات الفيروسية التي ترسلها للمراكز الوطنية والعالمية.

وتتصدر منظمة الصحة العالمية المشهد في مكافحة الأوبئة العالمية خاصة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الصحية العامة في الكثير من الدول الأعضاء بالمنظمة، حيث أطلقت المنظمة (برنامج العمل العام الثالث عشر 2023/2019)، الذي تم فيه اقتراح هدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة بالإضافة إلى أن كل بلد عرضت للأوبئة وحالات الطوارئ أي حالة التهديد العالمي، ولكن ليس لدى كل دولة نفس الإمكانيات والقدرات في مواجهة المخاطر والاستراتيجية الأساسية لمنظمة الصحة بناء القدرات الوطنية والعالمية المرنة لإبقاء العالم في مأمن من الأوبئة . حيث يشكل فيروس كورونا تهديدا خطيرا للحق في الحياة والأمن والصحة في كل مكان في العالم (نبيه 2020، ص.103)

4. تطور سياسة منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا:

إن عملية الوقاية من الأوبئة تشكل مصدر قلق مشترك وهناك تفاوت في قدرات الدول في مواجهة تلك الأوبئة نتيجة للكثير من العوامل منها الفقر وضعف الأنظمة الصحية ولكن الواقع العملي بعد تجربة كورونا أثبتت هشاشة الكثير من الأنظمة الصحية حول العالم وهو ما يستدعي البحث عن سبل جديدة للتعامل مع المشكلة ووضع مجموعة من الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى تنظيم المجتمع وإتباع التعليمات التي من شأنها تقليل معدلات فيروس كورونا.

في بداية يناير من العام الحالي أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية عن تفشي مرض كوفيد (19)، لتعلن بعدها المنظمة عن الآلاف والملايين من الإصابات المؤكدة بالإصابة بالفيروس خارج الصين وفي مناطق كثيرة من العالم وعليه تم توصيف الفيروس من قبل المنظمة على أنه جائحة واعتبرته حالة طوارئ عالمية.

وتم اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات الصارمة المماثلة بشكل أو بآخر بين العديد من دول العالم وذلك من أجل وضع حد لانتشار الفيروس مع إمكانية توقيع عقوبات جنائية صارمة في حالة مقاومة تلك التدابير والإجراءات الوقائية عدم الانصياع لها. وتطلب منظمة الصحة العالمية من جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم 196 دولة احترام اللوائح الصحية الدولية وإجراء التعاون عبر الحدود (بن قطاط 2020، ص.556)

وقد دأبت منظمة الصحة العالمية منذ بداية انتشار الفيروس على اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للتصدي لتلك الأزمة العالمية منذ بداية انتشار الفيروس على اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للتصدي لتلك الأزمة العالمية، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في أفريل 2020، عن خمسة تدابير منظمة لمواجهة الجائحة:

أ-مساعدة الدول على التأهب والاستجابة:

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن خطة التأهب والاستجابة والاستراتيجية التي تعمل عبرها على وضع الإجراءات الأساسية التي يلزم على الدول العمل بها.

وتقوم الخطة بالأساس على العمل من خلال بيانات يتم تحديثها بشكل مستمر وذلك من أجل فهم طبيعة الفيروس وأهم المستجدات الخاصة به حيث تعتبر البيانات دليل للخطط المتعلقة بالبلدان المختلفة وخاصة الفقيرة منها.

كما تعمل المكاتب الإقليمية المختلفة التابعة للمنظمة بجانب المكاتب القطرية بالتعاون مع الدول متمثلة في الحكومات من أجل تجهيز القطاع الصحي للتصدي للفيروس ومحاولة السيطرة على الفيروس وخاصة في المراحل الأولى لانتشاره.

ويعتبر صندوق الاستجابة للتضامن من أهم الخطوات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية بهدف توفير الرعاية للمرضى بفيروس كوفيد والتعجيل بعملية تطوير اللقاح وحتى أفريل 2020 بلغ حجم التبرع للصندوق نحو 800 مليون دولار.

أضافت المنظمة المزيد من التفاصيل إلى الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة، من خلال إصدار المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط للعمليات لدعم التأهب والاستجابة في البلدان، والتي تدور حول الركائز الثمانية للتنسيق والتخطيط والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية، والترصد، وفرق الاستجابة السريعة، وتقصي الحالات، ونقاط الدخول، والمختبرات الوطنية، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والتدبير العلاجي للحالات، ودعم العمليات واللوجستيات، وأدت هذه المبادئ التوجيهية إلى تفعيل الإرشادات التقنية.

أطلقت الأمم المتحدة تحديثا لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية بتمويل قدره 7.6 مليار دولار، للحد إلى أدنى قدر من الآثار الأشد وطأة للجائحة في 63 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

أطلقت المنظمة منصة الشركاء في مواجهة كوفيد-19 كأداة لتمكين جميع البلدان والشركاء المنفذين والجهات المانحة والمساهمين من التعاون في جهود الاستجابة العالمية وتتضمن منصة الشركاء التتبع في الوقت الفعلي لدعم تخطيط أنشطة التأهب والاستجابة القطرية وتنفيذها وتزويدها بما يلزم من موارد.

ب-الشفافية وتقديم المعلومات الدقيقة للحد من الإشاعات:

في ظل سيطرة وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي على انتشار المعلومة، تعمل الكثير من المصادر الغير دقيقة على نشر وتناول المعلومات والأخبار والتي قد تكون مغلوطة فتؤدي إلى التضليل وانتشار الإشاعة، فتعمل المنظمة على تقديم ونشر إحصائيات وتقارير بصفة دورية للحد من انتشار هذه الإشاعات التي تؤثر على عمل المنظمة والدول في إطار سياساتها الرامية إلى مواجهة الجوائح والأوبئة.

ج-تدريب وتعبئة العاملين الصحيين:

سعت منظمة الصحة العالمية إلى تدريب ملايين العاملين في القطاعات الصحية حول العالم، يشارك المستخدمون في شبكة التعلم الاجتماعية العالمي من خلال دورات تفاعلية على شبكة الانترنت وتم التحاق أكثر من 1.2 مليون شخص بلغات متعددة.

د-توفير وضمان الإمدادات الحيوية للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية:

قامت المنظمة بإرسال أكثر من مليوني قطعة من معدات الحماية الشخصية إلى أكثر من 133 دولة حيث تم إرسال أكثر من مليون اختبار شخصي إلى 126 دولة.

أطلقت المنظمة وهيئة الأمم المتحدة صندوق الاستجابة لتفشي كوفيد-19 لتلقي التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات. وفي غضون 10 أيام فقط، جمع الصندوق أكثر من 70 مليون دولار أمريكي، لمساعدة العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية على القيام بعملهم المنقذ للأرواح، وعلاج المرضى، والنهوض بالبحث في مجال العلاجات واللقاحات

هـ-السعي لتوفير لقاح:

شرعت العديد من المختبرات حول العالم في إجراء اختبارات سعيا لإيجاد لقاح وتوحيد الجهود العالمية، حيث جمعت منظمة الصحة العالمية أكثر من 400 خبير ومتخصصين حول العالم في المجال الطبي لتحديد أولويات المنظمة في مكافحة الفيروس.

أطلقت المنظمة وشركاؤها تجربة التضامن، وهي تجربة سريرية دولية تهدف إلى توليد بيانات وثيقة من شتى أنحاء العالم لإيجاد العلاجات الأشد فعالية لكوفيد-19

5. السياسات الدولية الفردية لمجابهة جائحة كورونا:

أ-الصين:

لقد استطاعت الصين السيطرة على أزمة كوفيد-19 من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق رقمية مبتكرة، وقدمت نموذجاً ناجحاً وصاعداً مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، وذلك ما أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة، والصين، بوصفها قوة صاعدة، إلى الواجهة، وذلك في خضم تصاعد الجدال حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها (بخوش واخرون 2020، ص، ص 83-84)

وفي إطار سعي الصين لاكتساب مركزية في النظام الدولي الجديد، فقد عمدت وفي إطار التوازنات الدولية إلى محاولة تقوية نفوذها الاستراتيجي من خلال الاعتماد على ما سُمي بدبلوماسية الكمامات من خلال تقديم مساعدات طبية لبلدان مختلفة، بحيث حاولت تعزيز صعودها مستفيدة من أزمة الولايات المتحدة بفقدانها السيطرة والحد من انتشار الفيروس وتداعيات ذلك على اقتصادها، وأيضا فشل بلدان الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة (بوتاني 2020، ص.ص 38-39)

وبسبب طريقة تعاطي الصين مع أزمة كوفيد _19 وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي والتحكم في حشود الجماهير بطريقة رقمية مبتكرة، وجدنا أنفسنا بصدد إعادة اكتشاف الصين من جديد كنموذج ناجح صاعد مقابل النموذج الغربي المتراجع، حيث عاد موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة والصين بوصفها قوة صاعدة للنقاش، خصوصا في ما يتعلق بفكرة حتمية الصدام بن القوتين من عدمها، اعتمادًا على مقولة فخ ثيوسيديتس التي طرحها غراهام أليسون التي تؤكد على متلازمة القوة الصاعدة -syndrome power rising- وهي هنا الصين التي تبحث عن تأكيد الذات- ومتلازمة القوة الحاكمة- ruling power syndrome -وهي هنا الولايات المتحدة المتخوفة من تراجع مكانتها

حيث ينشأ فخ ثيوسيديتس- Trap Thucydides -الذي قد يدفع نحو مواجهة بن القوتين لن تكون بالضرورة عسكرية، أو التركيز على صعود الصين السلمي ،حيث طرح فكرة قانون تمدد القوة وفقا للمقولات التي طرحها بول كنيدي التمدد الامبراطوري الزائد عن الحد ليشرح تراجع القوى العظمى، إذ تصبح مصالح القوة العظمى والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها كلها في وقت متزامن، لتبدأ في الانسحاب والتخلي عنها، تاركة فراغا فيها، مقابل صعود قوى بديلة تتحيّن لحظة ملء الفراغ لتفرض منطقها الجديد (بخوش واخرون 2020،ص.85)

وهذا ما ظهر في موقف صربيا التي كانت في مراحل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أنها لا تثق إلا في الصين، وقال الرئيس الصربي إلكساندر فوتشيتش: "لقد رأينا أنه لا يوجد تضامن ولا تكاتف في أوروبا. أنا أثق في الصين فهي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا. أما بالنسبة للآخرين فنشكرهم على "لا شيء."

ب-الولايات المتحدة الأمريكية:

أثار دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة فيروس كورونا محليا وعالميا دهشة وتساؤلا حول مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقد البعض سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وطريقة تعاملها مع أزمة تفشي الوباء.

وفي سياق هذه الانتقادات كتبت صحيفة الرأي اللندنية:"استيقظ العالم على هشاشة دول كبرى، كان يعول عليها في حماية العالم، إن هو تعرض إلى غزو فضائي، فإذا بها تسقط عند أول امتحان يهزمها فيروس كورونا المرتبط بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، عائلته عائلة معروفة وسبق التعامل معه أكثر من مرة، وللتذكير فيروس السارس في منطقة هونغ كونغ الصينية عام 2003، كان واحد منها.

فالرئيس الأمريكي لم يأخذ بالجدية مواجهة وباء كورونا، حتى أن الإعلاميين المحيطين به قد اعتبروا بأن هذا الفيروس خدعة إعلامية ليبرالية، والذي على أساسه وافق ترامب على استخدام دواء الملاريا لعلاج هذا الوباء، وفي ذات السياق فقد واجه الرئيس انتقادات كثيرة، خاصة من الديمقراطيين وعلى رأسهم نانسي بيلوسي، باتهامها للرئيس ترامب بانتهاجه سياسات متخبطة، واتهامه بالفشل والكذب تجاه التعامل مع وباء كورونا ... الكثيرون في أمريكا والعالم لم يكن يتوقع بأن أمريكا بهذا الضعف، في البنيات التحتية، أو أنها غير جاهزة حتى بالأقنعة الواقية على أقل تقدير."

سياسات متخبطة، واتهامه بالفشل والكذب تجاه التعامل مع وباء كورونا. الكثيرون في أمريكا والعالم لم يكن يتوقع بأن أمريكا بهذا الضعف، في البنيات التحتية، أو أنها غير جاهزة حتى بالأقنعة الواقية على أقل تقدير".

وعليه فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية آداء ضعيف في التعامل مع الجائحة، كما كانت متخبطة على المستوى المحلي والدولي، ولم يكن حالها أفضل بكثير من معظم الدول الغربية والأوروبية.

ج-الاتحاد الأوروبي:

ويعتبر قطاع الصحة في الاتحاد الأوروبي من ضمن المجالات التي تقع تحت سلطة وصلاحيات دوله، ورغم أنه لا توجد سياسات صحية مشتركة لعموم الاتحاد الأوروبي إلا أنه يتعيّن على دوله التحرك في إطار التضامن والتنسيق حال وقوع الأزمات.

كما يجب على المفوضية الأوروبية التي تعد بمثابة الجهاز التنفيذي بالاتحاد الأوروبي أن تتولى مهمة التنسيق في مثل هذه الحالات.

إلا أن جائحة كورونا أظهرت عدم التزام الدول الأوروبية بمبدأ روح التضامن، كما أظهر ضعفا بدور المفوضية الأوروبية التي لم تقم بالتنسيق كما ينبغي. وتجلى ذلك في قيام دول الاتحاد الأوروبي بالتحرك منفردة دون تنسيق فيما بينها، فضلا عن إغلاق حدودها، وبدء إجراءات التفتيش وتطبيق سياسات العزل، مما يشير إلى أن الروح التي جمعت دول الاتحاد والقائمة على التضامن في الصعيد الأول، قد انتهت في عموم دول الاتحاد.

أما المفوضية الأوروبية المكلفة باتخاذ خطوات ملموسة مثل التنسيق والتخطيط وإصدار التوصيات والتحذيرات فقد تأخرت في ردة فعلها تماما كما فعلت في أزمة اللاجئين عام 2015.

وعقدت المفوضية العديد من الاجتماعات وجددت دعواتها كثيراً لاتخاذ التدابير اللازمة وطلبت من الدول الأعضاء عدم تطبيق إجراءات الفحص والتفتيش على حدودها.

إلا أنه وبالرغم من كل دعوات المفوضية الأوروبية قامت كل الدول الأعضاء باستثناء 5 دول بإغلاق حدودها تماماً أو بتشديد إجراءات العبور من حدودها معلقة بذلك اتفاقية شنغن التي تنص على حرية التنقل بين بلدات الاتحاد.

بالإضافة إلى ذلك قرر الاتحاد إغلاق حدوده مؤقتاً أمام القادمين من دول خارج الاتحاد. رئيس المفوضية الأوروبية فون درلاين قال إنهم "لم يحددوا جيداً مخاطر وآثار فيروس كورونا، واستهانوا بها"، معترفاً بذلك أنهم تأخروا في اتخاذ التدابير اللازمة.

وبذلك أظهرت جائحة كورونا أن الاتحاد الأوروبي وبيروقراطيته المهترئة يتأخرون جداً في لحظات الأزمات، وأن المنافع القومية مقدمة على مصالح الاتحاد.

د-السعي لتوفير لقاح:

هـ-إيطاليا:

كانت إيطاليا البلد الثاني الأكثر تضرّرًا من فيروس كورونا المستجد في العالم، بعد الصين، والأول في أوروبا، وفق الأرقام الرسمية لمنظمة الصحة العالمية حيث تجاوز عدد المصابين ما يوازي 60 بالمئة من جميع الحالات المسجلة خارج الصين، فيما تجاوزت عدد الوفيات الذروة دوليا.

أعلنت الحكومة الايطالية فرض حجرا صحيا على المواطنين، كما أعلنت إغلاق كل شيء باستثناء متاجر السلع الغذائية والصيدليات ومنعت التجمعات بجميع أشكالها من أجل إحتواء فيروس كورونا الذي اجتاح منطقة لومبارديا الشمالية وانتشر كالنار في الهشيم في المجتمعات المجاورة، وذلك بعد أن أدرك العالم ضرورة التباعد الاجتماعي لإبطاء انتشار الفيروس.

ومع تدهور الوضع في البلاد طلبت الحكومة الإيطالية المساعدة من الدول الأعضاء في الاتحاد، كما دعت المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء لمساعدة إيطاليا.

وأعلنت فرنسا وألمانيا في البداية فرض قيود على صادرات المستلزمات الطبية كما لم تستجب الدول الأخرى لطلب المساعدة.

وفي مقالة كتبها سفير إيطاليا لدى الاتحاد الأوروبي ماوريتسو ماساري، عقب رفض الدول الأعضاء طلب المساعدة من إيطاليا، قال إن "على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ خطوات ملموسة مؤثرة وعاجلة وألا يكتفي فقط بالاجتماعات وتبادل وجهات النظر"، وأضاف: "يجب ألا تترك إيطاليا وحيدة في مواجهة هذه الأزمة... وأن هذه أزمة عالمية تتطلب تحركاً عاجلاً من أوروبا قبل كل شيء."

وتابع ماساري "هذا الموقف يعد مؤشراً سيئاً على التضامن بين بلدان الاتحاد الأوروبي."وبهذه العبارات أكد مساري أن إيطاليا تُركت وحيدة في مواجهة فيروس كورونا، كما تركت وحيدة في مواجهة أزمة اللاجئين.

وبدر رد فعل مشابه من رئيس الوزراء النمساوي سبستيان كورز الذي قال إن "مبدأ التضامن والتكاتف لا يعمل في أوروبا في ظل هذا الوضع الخطير." وكانت النمسا من أوائل الدول التي اتخذت تدابير مشددة وبدأت إجراءات الفحص والتفتيش على حدودها.

وقال كورز إن "هذا الوضع سيؤدي إلى حالة من الجدال في المستقبل." من ناحية أخرى، قال رئيس وزراء جمهورية تشيكيا أندريه بابيس الذي سارع بإغلاق حدود بلاده مع 15 دولة، إن "الدول الأوروبية لم تستطع تنسيق الوضع فيما بينها في الأيام الأخيرة."

وأضاف " أصدرنا تعليمات بأماكن العمل لدينا. ولسنا مضطرين لانتظار توصيات من بروكسل". وانتقد بابيس رئيس المفوضية الأوروبية أرسولا فون در لاين قائلاً إنه "يخاف من السوق الداخلي، مضيفاً أن الأولوية القصوى له هي سلامة مواطنيه."

و-إسبانيا:

الحكومة الإسبانية من ناحيتها قامت بإعادة التأكيد على أنّه "يحظر الخروج من البيوت إلّا للضرورة القصوى" ليس أبعد من 500 متر عن المجمعات السكنية، وهو ما يؤكده قاطنون في أقاليم إسبانية مختلفة. والضرورة القصوى تعني شراء الطعام والدواء أو مساعدة الأقارب، كالوالدين. ومن يخالف تلك التعليمات "ستشهر بوجهه غرامة مالية تقدر بين 300 و1000 يورو، والأمور جدية ولا تحتمل أي تغافل أوتسامح، فإن عاند الشخص أو حاول الاعتداء على الشرطة سيزج به في السجن لستة أشهر على أقل تقدير"، وفقاً لما يذكره مواطنون من فيونخورولا، وهي مدينة سياحية في الأندلس. حيث ذكروا أنّ:"المدينة شبه ميتة، إذ أغلق كلّ شيء، فالكورنيش الذي كان حيوياً ويستقبل عشرات آلاف السائحين، من الداخل والخارج، بات مع منطقة ميخاس ومارابيا مناطق أشباح، وهي ضربة قاصمة لأصحاب المطاعم والفنادق وغيرها من الأعمال المرتبطة بالسياحة."

القطاع الصحي الإسباني لا يختلف في الضغوط التي واجهها عن إيطاليا، فآلاف المصابين في مدريد لم يجدوا أسرّة في مستشفياتها، ففي عموم إسبانيا، كغيرها من الدول، تخصص المستشفيات فقط 5 في المائة من طاقتها لما نطلق عليه العناية المركزة، ولهذا فقد كانت هناك معاناة حقيقية في الحاجة إلى أجهزة تنفس اصطناعي". فوجدت السلطات الإسبانية نفسها مضطرة لاستقبال معونات طبية من الصين، بعدما وجدت نفسها كإيطاليا من دون سياسة أوروبية مشتركة لمواجهة الوباء، علماً أنّ علاقة الصين بمدريد قوية، وهناك جالية صينية ضخمة في إسبانيا.

ي-فرنسا:

وصف مراقبون أن السياسة التي انتهجتها فرنسا في مواجهة فيروس كورونا هي مواصلة لسياسة الهروب إلى الأمام، حيث أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن حزمة من الإجراءات الوقائية المشددة لاحتواء انتشار فيروس كورونا وتخفيف الضغط على المستشفيات وأقسام العناية الفائقة التي ارتفعت فيها الأرقام إلى أكثر من 5 ألاف مريض.

وتشمل الإجراءات -التي تم اعلانها توسيع نطاق الحجر الصحي الشامل على كافة الأراضي الفرنسية، بعد أن كان مقتصرا على منطقة "إيل دو فرانس (île-de-france) "وبعض المدن القليلة الأخرى.

كما قرر ماكرون -في خطابه الذي بثه التلفزيون الرسمي-إغلاق المدارس ثلاثة أسابيع، وقال إنه "أفضل حل لإبطاء انتشار الفيروس، مضيفا أنه: "إذا لم نتحرك الآن سنفقد السيطرة على الوضع".

ثم شرعت الحكومة الفرنسية في حملة تطعيم موسعة، وتعرضت استراتيجية التطعيم للانتقاد الشديد منذ خطواتها الأولى ووُصفت بأنها "متعثرة وبطيئة"، مقارنة بجيران فرنسا الأوروبيين.

كما شبّهت وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة الفرنسية -وحتى قطاع واسع من الأطباء والفاعلين في المجال الصحي-سياسة التطعيم الحكومية بالبومة التي لا تبدأ في الطيران إلا بعد أن يحل الظلام والخراب.

وأن حملة التطعيم -التي تريد الحكومة تسريعها-يعيقها النقص المزمن في اللقاحات، ويرجع ذلك جزئيا إلى ثغرات في نظام الشراء المركزي الذي يديره الاتحاد الأوروبي، وفق ما يلاحظ المراقبون، وذلك رغم قرار السلطات الفرنسية دعم مراكز التلقيح الموجودة بفتح مراكز أخرى ضخمة على غرار ملاعب كرة القدم.

وبناءا على ما سبق فإن آداء الحكومة الفرنسية لم يختلف كثيرا عن باقي الدول الأوروبية والغربية في مواجهة هذه الجائحة، التي وجدوا أنفسهم عاجزين أمامها في ظل تخلي المؤسسات والمنظمات الدولية عنهم، وضعف ومحدودية آدائها ودورها، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية.

ز-التسابق الدولي لإيجاد اللقاح:

منذ بداية تفشي وباء كوفيد-19 في كانون الأول/ ديسمبر 2019، أصبح البحث عن لقاح فعال ضد هذا المرض القاتل قضية رئيسية للدول الكبرى، من الناحية الصحية والاقتصادية والدبلوماسية.

سباق حقيقي تخوضه الدول والمختبرات مع الزمن، بشكل لم تعرفه البشرية من قبل، لأن التوصل للقاح سيكون له رهانات جيو_سياسية مستقبلاً وسط اختلال التوازن بين قوى الشرق والغرب.

إذا كان من الضروري أن نرسم على خريطة العالم مراكز البحث الرئيسية لقاح المضاد للفيروس التاجي، فستكون هناك دائرة في الولايات المتحدة وأخرى في أوروبا وثالثة في روسيا ورابعة في الصين وخامسة في الهند، في الوقت الذي تنعدم فيه الجسور بين هذه الأقطاب بفعل صراع المصالح.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأول الذي يعلن عن تاريخ توفر اللقاح في السوق، وكان ذلك في نيسان/ أبريل 2020، حين بدأ الفيروس يجتاح البلاد واكتسح المصابون المستشفيات وفرضت السلطات تدابير إغلاق معظم الولايات المتحدة.

وبالنظر إلى أن تطوير اللقاحات يستغرق عادةً سنوات طويلة، فإن الجدول الزمني للإعلان الأمريكي كان طموحًا بشكل غير قابل للتصديق، ولم يتجسد فعليا وكان مجرد دعاية ضمن حملة انتخابية للرئيس دونالد ترامب.

لتعلن بعدها روسيا أن الإنتاج الصناعي للقاحين ضد مرض كوفيد-19، طورهما باحثون من مراكز حكومية، سيكون اعتباراً من شهري سبتمبر وأكتوبر 2020.

وحتى وإن لم تكشف روسيا البيانات العلمية التي تثبت فعالية لقاحاتها وسلامتها إلا أن الإعلان بدأ في تغيير موازين القوى الوهمية.

سارعت الكثير من الدول التي ترزح تحت نير الجائحة إلى الإشادة بعلاقاتها المتينة مع روسيا على أمل الحصول على اللقاح "المنتظر" بصفة أولوية.

أهمية لقاح كورونا جعلت بكيريل ديميتريف رئيس الصندوق السيادي الروسي الذي يمول تطوير أحد اللقاحين، يصف السباق الحالي حول لقاح مضاد لمرض كوفيد-19 بسباق استكشاف الفضاء.

أثار الإعلان الروسي مخاوف من أن تبدأ موسكو التلقيح وتعلن فوزها في السباق على لقاح فيروس كورونا دون اختبار منتجها بالكامل.

الصين كان لها ايضا دور في السباق من جهتها، أعلنت الصين أن أحد اللقاحات المحتملة المضادة لفيروس كورونا ستكون جاهزة قبل نهاية 2020. الإعلان جاء على لسان رئيس المجمع الصيني للصناعات الصيدلانية، لوي جينغزهان، الذي قال للتلفزيون الصيني إن شركته ستجري المرحلة الأخيرة من الاختبارات على البشر في غضون ثلاثة أشهر. وكانت الشركة قد أعلنت في يونيو2020 عن تأخر الاختبارات إلى العام المقبل لقلة عدد الإصابات الجديدة في الصين.

كل هذا السباق الدولي في ظل غياب تنسيق للجهود من طرف المنظمة الأولى التي تعنى بتوفير الأمن الصحي العالمي، وعلى رأسها اللقحات والتطعيمات منظمة الصحة العالمية التي فشلت في توحيد الجهود الدولية لمواجهة هذه الجائحة.

6. تداعيات السياسات الفردية والتنافس الدولي في مواجهة كورونا على فاعلية دور منظمة الصحة العالمية ومستقبلها:

مثّلت جائحة كورونا تحديا حقيقيا واختبارا لظاهرة العولمة التي تعتمد على سياسة الانفتاح على العالم والسياسات العالمية وعمل المنظمات العالمية المتخصصة كما هو الشأن مع منظمة الصحة العالمية في ظل هذه الأزمة الصحية العالمية، أين وجدت نفسها مواجهة تداعيات سياسة الدول الفردية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المعتمدة على الانغلاق والعزلة ووقف حركة النقل والتبادلات في مختلف المجالات خاصة التجارية منها. الأمر الذي أدى إلى كشف هشاشة النظام المعولم والتي يقصد بها ضعف القوى المحركة للعولمة في مواجهة الأزمات والكوارث والتكيف معها، بحيث يصبح الحل هو وقف وتحجيم التدفقات العابرة للحدود والإغلاق والحمائية لمواجهة هذه الأزمة الضاغطة، هذا الأمر الذي فرض إعادة الاعتبار للحدود الوطنية والاعتماد على الكفاءة والإنتاجات المحلية. والحلول الفردية لمواجهة الجائحة ومن تم إعادة تشكيل الجغرافية السياسية. وكل هذا فتح الباب أمام عودة القوميين وأنصار الحدود المغلقة، كما أنه من المستبعد أن يعود العالم إلى فكرة العولمة ذات المنفعة المتبادلة كما في السابق.

كما كان لجائحة كورونا بالغ الأثر على المؤسسات الدولية وعملها، وفاعليتها ووظيفيتها والتساؤل حول مستقبل ضرورة بقائها، وتعتبر منظمة الصحة العالمية والتي تأسست في العام 1948 إحدى هذه الوكالات المتخصصة في الأمن الصحي والتي تهدف إلى تعزيز وحماية الصحة الجيدة في جميع أنحاء العالم، وبحسب نظامها الأساسي تُعد هذه المنظمة الحارس العالمي للصحة العامة، لكن على الأهداف التي أنشأت من أجلها فإن هذه المؤسسة الصحية العالمية فشلت في العديد من الاختبارات خصوصا في شق الأمراض الوبائية، وذلك بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمات الصحية العالمية، بحيث ظهر للعيان خصوصا في ظل جائحة كورونا مدى التردد والتناقض في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من طرف المنظمة، بل وتقديم معلومات خاطئة حول الإرشادات التي يجب على الدول الالتزام بها، وكذا فيما يخص التجارب الخاصة ببعض الأدوية لعلاج مرضى كورونا ومدى نجاعتها وعلى رأسها الهيدروكسي كلوروكين بالإضافة إلى الخلل في إعطاء معلومات غير دقيقة حول اللقاحات المحتملة ،وهذا ما دفع إلى القول بعجز هذه المنظمة العالمية عن القيام بالدور المطلوب منها في مواجهة الأمراض والأوبئة وضمان الأمن الصحي العالمي، ومن ثم التساؤل حول مستقبل أهميتها ووظيفيتها.

واجهت منظمة الصحة العالمية حملة واسعة من الانتقادات الدولية بسبب سوء الآداء وضعف تسييرها للأزمة الصحية العالمية في ظل انتشار جائحة كورونا، لم تكن الإدارة الأمريكية هي الوحيدة التي وجّهت انتقادات لاذعة للمنظمة بخصوص تعاملها مع هذه الأزمة الصحية العالمية، فقد شنت العديد من البلدان وعلى رأسها الهند واليابان، حملة ضدها بسبب فشلها بتدبير الأزمة، هذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وسقوط أعداد هائلة كضحايا لهذا الفيروس.

وعلى إثر ذلك، واجهت المنظمة انتقادات لاذعة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة العالمية، ومن دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت سحب تمويلها للمنظمة وهي التي تعتبر أكبر مساهم في منظمة الصحة العالمية بما يناهز 400 إلى 500 مليون دولار سنويا أي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15 بالمائة من ميزانية المنظمة. وكان الرئيس ترامب قد وجه لها اتهامات تحت خط نظرية المؤامرة من خلال تواطئها مع الصين في شأن التغطية على انتشار الفيروس، وارتكابها لأخطاء قاتلة بتركيز اهتمامها على بكين ووضع الثقة المفرطة بها، وتضليل الولايات المتحدة فيما يخص المعلومات حول انتشار الوباء، بالإضافة إلى سوء إدارتها الشديد للأزمة.

خاتمة:

يمكن لنا أن نجيب عن إشكاليتنا المطروحة من خلال أن السياسات الفردية للدول في التعامل مع جائحة كورونا، وعجز منظمة الصحة العالمية في التصدي للجائحة وضعف الآداء في التعامل معها، والعجز حتى عن توحيد الجهود الدولية لإيجاد لقاح، أو وضع سياسات مشتركة قائمة على التضامن أو التعاون، يطرح فكرة عدم وظيفية المنظمة وحتى عن الفائدة من وجودها مستقبلا.

وقد توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية بذلت جهد كبير في مواجهة انتشار فيروس كورونا إلا أنها عجزت عن وضع حد نهائي لهذا الفيروس، وكانت أغلب الجهود مقتصرة على الدعم وتبادل المعلومات والتأكيد على الإجراءات الوقائية الهادفة لمنع انتشار فيروس كورونا.

- كشفت هذه الجائحة العالمية الضَعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول وعلى رأسها العلاقة المتوترة بين واشنطن وبكين.

- أظهرت أزمة جائحة كورونا، التي انتشرت بشكل كبير في دول القارة الأوروبية، ضعفاً في مبدأ "التضامن" الذي يشكل أساس الاتحاد الأوروبي، كما أظهرت مؤسسات الاتحاد كغيرها من المنظمات الدولية عدم فعالية في حل هذه الأزمة الخطيرة، مرجحة المنافع القومية على مصالح الاتحاد مما عزز الاتجاه القومي على العالمية والانخراط في السياسات العالمية.

- وضعتنا أزمة جائحة كورونا أمام حقيقة وتساؤل جوهري حول فائدة وجود هذه المنظمات، وفاعلية دورها في حل الأزمات الدولية في ظل عجزها الذي أثبتته وأكدته أكثر من مرة وليست منظمة الصحة العالمية هي الوحيدة في هذا وإنما سبقتها منظمة الأمم المتحدة وحتى مجلس الأمن الدولي.

- أعادت جائحة كورونا طرح فكرة القومية، ودفعت بالقوميين وتيار اليمين إلى الواجهة، في ظل الفردية والفردانية التي طبعت سياسات التعامل مع هذه الجائحة، وتغليب المصالح الذاتية وحتى الصراع من أجل المصالح الوطنية وتحقيق الأهداف الجيو_سياسية للدول على حساب الأمن الصحي العالمي.